COMMITTEE OF MINISTERS
COMITÉ DES MINISTRES

COUNCIL OF EUROPE
CONSEIL DE L'EUROPE

MINISTERS' DEPUTIES
DÉLÉGUÉS DES MINISTRES

Declarations
Déclarations

Decl(13/02/2019)1

13/02/2019

Declaration by the Committee of Ministers on the manipulative capabilities of algorithmic processes

Unofficial translation into Arabic

Déclaration du Comité des Ministres sur les capacités de manipulation des processus algorithmiques

Traduction non-officielle en arabe

إعلان لجنة الوزراء بشأن قدرات التحكم في العمليات الحسابية

© Council of Europe, original English and French versions

Text originated by, and used with the permission of, the Council of Europe. This unofficial translation is published by arrangement with the Council of Europe, but under the sole responsibility of the translator.

* * * * *

© Conseil de l'Europe, versions originales en anglais et français

Le texte original provient du Conseil de l'Europe et est utilisé avec l'accord de celui-ci. Cette traduction est réalisée avec l'autorisation du Conseil de l'Europe mais sous l'unique responsabilité du traducteur.

إعلان لجنة الوزراء بشأن قدرات التحكم في العمليات الحسابية

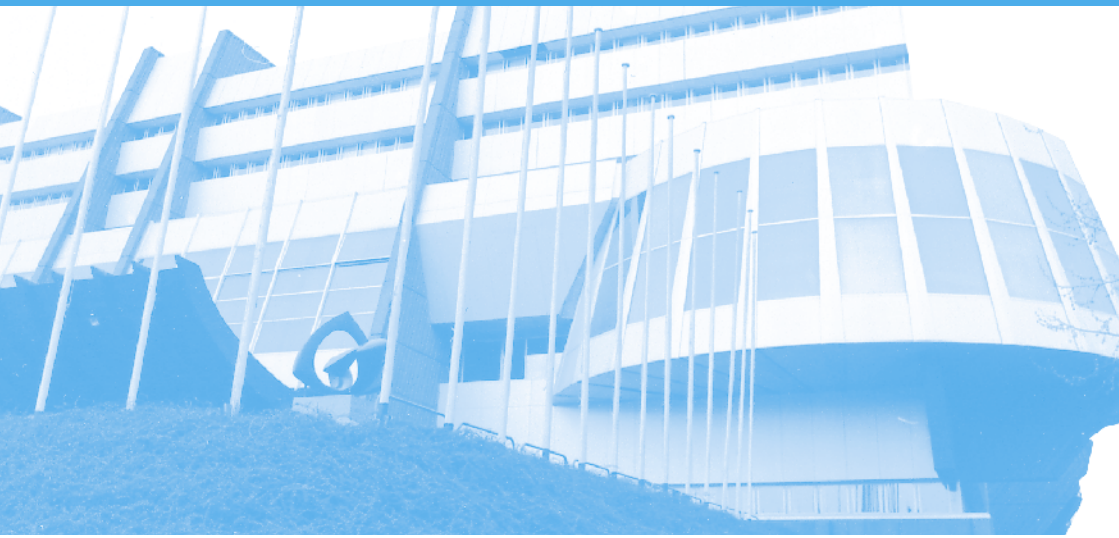

الإعلان رقم 1(2019/02/13)

COUNCIL OF EUROPE
CONSEIL DE L'EUROPE

إعلان لجنة الوزراء بشأن قدرات التحكم في العمليات الحسابية

الإعلان رقم 1(2019/02/13)

المعتمد من قبل لجنة الوزراء في 13 فبراير/شباط 2019
خلال الاجتماع الـ1337 لنواب الوزراء

مجلس أوروبا

الطبعة الفرنسية

إعلان لجنة الوزراء بشأن قدرات
التحكم في العمليات الحسابية

تمت الترجمة والطباعة غير الرسمية
في إطار شراكة الجوار لمجلس أوروبا
مع المغرب 2018-2021، بدعم من
ليختنشتاين والنرويج وإسبانيا

يُسمح باستنساخ النصوص شريطة ذكر
العنوان بالكامل والمصدر: مجلس أوروبا

لأي استخدام لأغراض تجارية أو في حالة
الترجمة إلى لغة غير رسمية في مجلس أوروبا،
يرجى الاتصال بـ Publishing@coe.int.

الغلاف والتخطيط: خدمة إنتاج
الوثائق والمنشورات مجلس أوروبا

© مجلس أوروبا، أغسطس 2020

Édition française :

Déclaration du Comité des Ministres sur les capacités de manipulation des processus algorithmiques

Traduction non-officielle et impressions réalisées dans le cadre du Partenariat de Voisinage du Conseil de l'Europe avec le Maroc 2018-2021, avec le soutien du Liechtenstein, de la Norvège et de l'Espagne.

La reproduction des textes est autorisée à condition d'en citer le titre complet ainsi que la source : Conseil de l'Europe.

Pour toute utilisation à des fins commerciales ou dans le cas d'une traduction vers une langue non officielle du Conseil de l'Europe, merci de vous adresser à publishing@coe.int.

Couverture et mise en page :
Service de la production des documents et des publications (SPDP), Conseil de l'Europe

© Conseil de l'Europe, aout 2020

فهرس المحتويات

إعلان لجنة الوزراء بشأن قدرات التحكم في العمليات الحسابية 5

إعلان لجنة الوزراء بشأن قدرات التحكم في العمليات الحسابية

(المعتمد من قبل لجنة الوزراء في 13 فبراير/شباط 2019
خلال الاجتماع الـ1337 لنواب الوزراء)

1. التزمت الدول الأعضاء في مجلس أوروبا ببناء مجتمعات قائمة على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. ولا يزال هذا الالتزام قائما وينبغي احترامه طيلة عملية التحول المجتمعي الجارية التي تغذيها التطورات التكنولوجية. لذلك، يجب على الدول الأعضاء أن تضمن الحقوق والحريات المنصوص عليها في اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (مجموعة المعاهدات الأوروبية قم 5) لجميع الأشخاص المتواجدين داخل لولايتها القضائية، خارج شبكة الإنترنت وبواسطتها على حد سواء، في بيئة غير مسبوقة من العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية والترابط.

2. تُستخدم الخدمات الرقمية اليوم كأداة أساسية للاتصال الحديث، بما في ذلك التواصل السياسي بين الحكومات وبين المؤسسات العامة والمواطنين. علاوة على ذلك، فهي أساسية بالنسبة لعدد متزايد من المستخدمين لاستهلاك الأخبار، والتعليم، والترفيه، والمعاملات التجارية وأشكال أخرى متعددة من الأنشطة اليومية. ينتج عن هذا كميات غير مسبوقة من البيانات الجديدة التي يتم إنشاؤها باستمرار مع تزايد السرعة والحجم.

3. تلعب التكنولوجيات المتقدمة دوراً محورياً في الحفاظ على كفاءة الرقمنة وقيمتها في الخدمة العامة، وفي تعزيز الاستقلالية الفردية وتقرير المصير، وفي تعزيز ازدهار الإنسان من خلال تهيئة الظروف المثلى لممارسة حقوق الإنسان. يُشار في هذا السياق إلى توصية لجنة الوزراء رقم 16 لعام 2007 (CM/Rec(2014)6) الصادرة عن لجنة الوزراء والموجهة إلى الدول الأعضاء بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز قيمة الخدمة العامة للإنترنت؛ وتوصية لجنة الوزراء رقم 6 لعام 2014 إلى الدول الأعضاء بشأن دليل حقوق الإنسان لمستخدمي الإنترنت؛ وتوصية لجنة الوزراء رقم 2 لعام 2018 الصادرة إلى الدول الأعضاء بشأن أدوار ومسؤوليات وسطاء الإنترنت.

4. التكنولوجيا متواجدة بشكل متزايد دائما في حياتنا اليومية وتدعو المستخدمين إلى الكشف عن بياناتهم ذات الصلة، بما في ذلك البيانات الشخصية، طواعية ومقابل جوائز صغيرة نسبيا للمنفعة الشخصية. ومع ذلك، لا يزال الوعي العام محدودًا فيما يتعلق بمدى قيام الأجهزة اليومية بجمع وتوليد كميات هائلة من البيانات. وتُستخدم هذه البيانات لتدريب تقنيات التعلم الآلي لتحديد أولويات نتائج البحث، والتنبؤ بالتفضيلات الشخصية وصياغتها، وتغيير تدفق المعلومات، وأحيانًا، لإخضاع الأفراد لتجارب سلوكية.

5. يجب أن تأخذ المناقشات الحالية المتعلقة بتطبيق وتعزيز قوانين حماية البيانات في الاعتبار المخاطر والمصالح الخاصة لهؤلاء الأشخاص الذين قد يكونون غير مدركين بشكل خاص لمخاطر استغلال البيانات. ويشمل ذلك الأطفال وكذلك الأشخاص الذين ينتمون إلى مجتمعات مهمشة والذين قد يواجهون حواجز لغوية أو أوضاع هيكلية غير مواتية أخرى. وقد يشمل أيضًا أولئك الذين يتعرضون بشكل خاص لأشكال جديدة من المراقبة تعتمد على البيانات نظرًا لبصمتهم الرقمية الكبيرة بشكل خاص.

6. تتيح الوسائل الحسابية بشكل متزايد إمكانية استنتاج معلومات حميمة ومفصلة عن الأفراد من البيانات المتاحة بسهولة. وهذا يساعد في تصنيف الأفراد إلى فئات، مما يعزز أشكالا مختلفة من التفرقة والتمييز على أساس اجتماعي وثقافي وديني وقانوني واقتصادي. كما أنه يسهل الاستهداف الجزئي للأفراد استنادًا إلى الملفات الشخصية بطرق قد تؤثر بشكل عميق على حياتهم.

7. علاوة على ذلك، تم تصميم التكنولوجيات والأنظمة التي تعتمد على البيانات لتحقيق الحلول المثلى بشكل مستمر ضمن المعايير المحددة التي حددها مطوروها. عند التشغيل على نطاق واسع، تؤدي عمليات التحسين على الوجه الأمثل إلى إعطاء الأولوية لا محالة لقيم معينة على غيرها، وبالتالي إلى تشكيل السياقات والبيئات التي يعالِج فيها الأفراد والمستخدمون وغير المستخدمين على حد سواء المعلومات ويتخذون فيها قراراتهم. وقد تكون إعادة تشكيل هذه البيئات مفيدة لبعض الأفراد والجماعات بينما تكون ضارة بالنسبة لآخرين، مما يثير أسئلة جدية حول النتائج التوزيعية الناجمة عنها. ولا تزال آثار الاستخدام المستهدف للكميات المتزايدة باستمرار من البيانات المجمعة بشأن ممارسة حقوق الإنسان بالمعنى الأوسع، والتي تتجاوز المفاهيم الحالية لحماية البيانات الشخصية والخصوصية، غير مدروسة بالشكل الكافي وتتطلب دراسة جادة.

8. تتوفر أدوات التعلم الآلية المعاصرة على قدرة متنامية ليس فقط على التنبؤ بالخيارات ولكن أيضًا للتأثير على العواطف والأفكار وتغيير المسار المتوقع للعمل، أحيانًا بشكل لا شعوري. بالنسبة للمجتمعات الديمقراطية، لم تبرز الأخطار التي تنشأ عن إمكانية توظيف هذه القدرة للتلاعب والسيطرة ليس فقط على الخيارات الاقتصادية ولكن أيضًا على السلوكيات الاجتماعية والسياسية، بشكل واضح إلا مؤخرًا. وفي هذا السياق، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للسلطة الكبيرة التي يمنحها التقدم التكنولوجي لهؤلاء – سواء كانوا كيانات عامة أو جهات فاعلة خاصة – الذين قد يستخدمون هذه الأدوات الحسابية دون إشراف أو سيطرة ديمقراطية ملائمة.

9. قد يكون لمستويات الإقناع الخوارزمي شديدة الدقة واللاشعورية والشخصية آثار هامة على الاستقلالية المعرفية للأفراد وحقهم في تكوين آراء واتخاذ قرارات مستقلة. ولا تزال هذه الآثار غير مدروسة بشكل كاف، لكن لا ينبغي الاستهانة بها، حيث أنها قد لا تضعف ممارسة حقوق الإنسان الفردية والتمتع بها فحسب، بل قد تؤدي إلى تآكل القاعدة الأساس ذاتها لمجلس أوروبا. وترتكز دعائمه المركزية لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون على الإيمان الأساسي بالمساواة والكرامة لجميع البشر باعتبارهم يتمتعون بإرادة حرة.

في ضوء ما تقدم، فإن لجنة الوزراء:

- تجلب الانتباه إلى التهديد المتزايد على حق البشر في تكوين الآراء واتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الأنظمة الآلية، والذي ينشأ عن التكنولوجيات الرقمية المتقدمة. وبالتالي، يجب إيلاء الاهتمام بشكل خاص لقدرتها على استخدام البيانات الشخصية وغير الشخصية لفرز الأشخاص واستهدافهم بشكل دقيق، وتحديد نقاط الضعف الفردية واستغلال المعرفة التنبئية الصحيحة، وإعادة تشكيل البيئات الاجتماعية من أجل تلبية أهداف محددة ومصالح ذاتية؛

- تشجع الدول الأعضاء على تحمل مسؤوليتها في مواجهة هذا التهديد من خلال

أ) ضمان إيلاء اهتمام ملائم وأولوي على مستوى رفيع لهذا الهاجس متعدد التخصصات الذي يندرج في الغالب ضمن الاختصاصات المقررة للسلطات المعنية؛

ب) النظر في الحاجة إلى إطارات حمائية إضافية ذات الصلة بالبيانات تتجاوز المفاهيم الحالية لحماية البيانات الشخصية والخصوصية وتعالج الآثار الهامة للاستخدام المستهدف للبيانات على المجتمعات وعلى ممارسة حقوق الإنسان على نطاق أوسع؛

ت) الشروع، ضمن الإطارات المؤسساتية المناسبة، في إجراء مناقشات عامة مفتوحة ومستنيرة وشاملة بهدف توفير التوجيه بشأن مكان رسم الخط الفاصل بين أشكال الإقناع المسموح به والتلاعب غير المقبول الذي قد يتخذ شكل التأثير اللاشعوري، ويستغل نقاط الضعف القائمة أو التحيزات المعرفية، و/أو يمس باستقلالية وصحة اتخاذ القرارات الفردية؛

ث) اتخاذ تدابير ملائمة ومتناسبة لضمان وجود ضمانات قانونية فعالة ضد هذه الأشكال من التدخل غير المشروع؛ و

ج) تمكين المستخدمين عبر تعزيز مهارات محو الأمية الرقمية الحاسمة وتعزيز وعي الجمهور بقوة بحجم البيانات التي يتم إنشاؤها ومعالجتها بواسطة الأجهزة والشبكات والمنصات الشخصية من خلال عمليات حسابية مصممة لاستغلال البيانات. وينبغي، على وجه التحديد، تعزيز توعية الجماهير باستخدام الأدوات الحسابية على نطاق واسع لأغراض تجارية، وبشكل متزايد، لأسباب سياسية، وكذلك لتحقيق طموحات بكسب سلطة معادية للديمقراطية أو غير ديمقراطية، أو شن حرب، أو إلحاق ضرر مباشر؛

- تؤكد بنفس القدر مسؤولية الدول الأعضاء في قيادة ودعم الاستكشاف والبحث في إمكانات التكنولوجيات المتقدمة لمعالجة البيانات والتعلم الآلي لتعزيز الاستقلالية والمساواة والرفاهية. وينبغي، على وجه الخصوص، إنشاء تحفيزات لتطوير الخدمات التي تعزز المساواة في النفاذ إلى حقوق الإنسان والتمتع بها، وخلق قيمة واسعة للمجتمع عبر تشجيع تلبية احتياجات المجتمعات المهمشة تاريخياً أو حتى المجتمعات المحرومة، من بين أمور أخرى. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي تشجيع التنوع الهيكلي في الابتكار والبحث؛
- تعترف بالحاجة إلى النظر، على الصعيدين الوطني والدولي، في العبء المتزايد على الصناعة عبر القطاعات للارتقاء إلى وظائفها الهامة والتأثير مع مستويات متكافئة من زيادة الإنصاف والشفافية والمساءلة، بما يتماشى مع مسؤوليتها باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتحت إشراف المؤسسات العامة؛

- تشدد على الدور المجتمعي للأوساط الأكاديمية في إنتاج بحوث مستقلة وقائمة على الأدلة ومتعددة التخصصات وتقديم المشورة لصناع القرار فيما يتعلق بقدرة الأدوات الحسابية على تعزيز السيادة الإدراكية للأفراد أو التدخل فيها. ويجب أن تأخذ هذه البحوث في الاعتبار التنوع الموجود داخل المجتمعات، وينبغي أن تشمل جميع خلفيات وأعمار المستخدمين، ليس فقط فيما يتعلق بسلوكياتهم كمستهلكين، بل وكذلك التأثيرات الأوسع على رفاهيتهم العاطفية وخياراتهم الشخصية في السياقات المجتمعاتية والمؤسساتية والسياسية؛

- تسترعي الانتباه إلى ضرورة إجراء تقييم نقدي للحاجة إلى اتخاذ تدابير تنظيمية أو غيرها من التدابير بغية ضمان الرقابة المناسبة والمشروعة ديمقراطيا على تصميم الأدوات الحسابية وتطويرها ونشرها واستخدامها، بهدف ضمان وجود حماية فعالة ضد الممارسات غير العادلة أو الشطط في استخدام مركز القوة السوقية؛

- تؤكد بشكل خاص على الحاجة إلى تقييم الإطارات التنظيمية المتعلقة بالتواصل السياسي والعمليات الانتخابية لحماية تكافؤ ونزاهة الانتخابات خارج الإنترنت وكذلك عبر الإنترنت بما يتماشى مع المبادئ المعمول بها. وينبغي، على وجه الخصوص، التأكد من توفر الناخبين على إمكانية النفاذ إلى مستويات قابلة للمقارنة من المعلومات عبر الطيف السياسي، وأن الناخبين على دراية بمخاطر الإقصاء السياسي، الذي يحدث عندما تقتصر الحملات السياسية على من هم الأكثر عرضة للتأثر، وأن الناخبين يتمتعون بحماية فعالة ضد الممارسات غير العادلة والتلاعب؛

- تشير إلى الدور الحيوي الذي تضطلع به وسائل الإعلام المستقلة والمتعددة في مراقبة الشؤون العامة والعمليات نيابة عن الناخبين، وبالتالي تعمل كجهات مراقبة عامة وتساهم في نقاش هادف ومستنير؛

- تشجع الدول الأعضاء على الحفاظ على حوار مفتوح وشامل مع جميع الفاعلين المعنيين على الصعيد العالمي بهدف تجنب تبعيات المسار والمراعاة التامة لكافة الخيارات المتاحة الرامية إلى المعالجة الفعالة لهذا الهاجس الناشئ، الذي لا يزال حتى الآن غير مدروس بالشكل الكافي، وربما تمت الاستهانة به.

أصبحت أدوات التعليم الآلي قادرة بشكل متزايد، ليس فقط على التنبؤ بالاختيارات، ولكن أيضا بالتأثير على المشاعر والأفكار. ويحمل هذا التطور مخاطر على حق الأفراد في تكوين رأي أو اتخاذ قرارات.

وبصرف النظر عن هذه الأنظمة الآلية، فإن استخدام البيانات لتصنيف الأشخاص واستهدافهم بدقة، وتحديد نقاط الضعف وتسخير المعلومات التنبؤية وإعادة هيكلة البيئات الاجتماعية بالنظر للأهداف والاهتمامات الخاصة من شأنه أن يؤثر ليس فقط على الاختيارات الاقتصادية ولكن أيضا على السلوكات الاجتماعية والسياسية.

PREMS 063320

ARA

مجلس أوروبا هو المنظمة الرئيسية للدفاع عن حقوق الإنسان في القارة. يشمل 47 دولة عضوا، بما في ذلك جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي. وقعت جميع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وهي معاهدة لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية و دولة القانون. تراقب المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تنفيذ الاتفاقية في الدول الأعضاء.

www.coe.int

COUNCIL OF EUROPE

CONSEIL DE L'EUROPE